http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2144) السنة الثامنة - الأحد (29) أيار 2011

كتابة على الحيطان

من يعرف الحقيقة؟

عامر القيسي

الجو السياسي والأمني في بغداد تحديدا ملبد بالغيوم. هذه هي القناعة التي ولدتّها لديهم المشاحنات والتهديدات السياسية المتقابلة بين أطراف فاعلة بالعملية السياسية أولا وحملة الاغتيالات بالكواتم لشخصيات أمنية وسياسية واجتماعية ثانيا.

التهديدات بين أطراف العملية السياسية قائمة على قدم وساقين كما يقال، من تهديد بالانسحاب إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية الى صراعات تحسين المواقف والمواقع الى تهديدات عسكرية، في جو سياسي غامض بالنسبة للمواطن والمراقب معا.

الانفلات الأمني الذي يحدث هنا وهناك لا تفسير أو لا تبرير له من قبل الجهات الأمنية إلا بكونه نتاجا لخروقات أمنية لا يعرف أحد من أية جهة تحدث ولا متى تتوقف؟ في الوقت نفسه الذي يعلن فيه عن إلقاء القبض على عصابات من مختلف الأشكال والأنواع، عصابات الكاتم والسطو على الصاغة والاختطاف والتهريب والمخدرات فضلا عن مافيات الفساد المالي والإداري والرشاوى!

المواطنون حائرون وضائعون بين الخطب الرنانة من على شاشات الفضائيات، حائرون في الفصل الحقيقي والمنطقي بين خطابات تعلن كلها انحيازها للعراق الجديد ومحاربة الفساد والمفسدين والحفاظ على العملية السياسية، من كل الأطراف دون استثناء!

من يصدقون ومن يكذبون؟

جو سياسي وامني واجتماعي واقتصادي ملبد بالغيوم السود، ترك آثاره في مجمل آلية الحياة اليومية للمواطنين، ولا يجدون من يعينهم على معرفة حقيقة ما يجري. انهم يتساءلون على سبيل المثل: هل من المعقول أن هذه الأحزاب والكتل والتحالفات وخبرة ثماني سنوات من قيادة الدولة غير قادرة على التوافق على وزراء الأمنية، وهي إحدى أهم المفاصل في حياة الناس والتي تلقي بظلالها على بقية فعالياتهم؟

لا جواب.

هل من المعقول أن قضية مجلس السياسات الإستراتيجية تأخذ كل هذا الزمن دون أن تجد من يأتي إلينا بمصباح علاء الدين السحري ويحل العقد التي يتعمد البعض وضعها في طريق المنشار؟

لا جواب.

هل من المعقول أن هذه القوى السياسية والدينية، بكافة تنوعاتها العرقية والاثنية وتوجهاتها الفكرية، ما زالت خائفة من بعضها البعض، منها من يخاف من الماضي ومنها من يخاف من المستقبل ومنها من يخاف من الحاضر؟

لا جواب.

هل من المعقول أن أزمة مثل أزمة الكهرباء يتناوب على كرسيّها أكثر من وزير وترصد لها المليارات وتمر عليها السنوات وما زالت أزمة خانقة حتى اللحظة وهي مرشحة للاستمرار ؟

لا جواب.

هل من المعقول أن تهدر الملايين هنا وهناك وعلى فعاليات ثانوية، وان كانت مطلوبة، فيما ما زلنا نتحدث عن مدارس الطين في أطراف بغداد؟

لا جواب.

هل من المعقول أن الحكومة مازالت تخاف من الشعب فتعتقل القوى الأمنية أربعة متظاهرين في ساحة التحرير وتحشرهم داخل سيارة إسعاف لأنهم تظاهروا وطالبوا، حتى لو بإسقاط الحكومة، وهو حديث قاله المالكي نفسه من خلال الإشارة إلى احتمال الاستقالة أو إقالة الكثير من الوزراء على خلفية سوء الإدارة وضعف الخدمات والفشل في محاربة الفساد المالي؟

لا جواب.

لا أحد يقول للمواطن ما هي الحقيقة والى اي اتجاه تسير البلاد وما هي حدود الصبر التي ينبغي ان يتحلى بها المواطن حتى يرى الأشياء حقيقية أمام عينيه!

عدم الجواب هذا إما أن يكون استنكافا بالمواطنين واستخفافا بوعيهم أو أن أحدا من قادة البلاد لا يعرف الحقيقة.. وإذا كان الافتراض الأخير هو الحقيقة بعينها، فهل سنجد سياسيا شجاعا يستطيع أن يقف وسط المتظاهرين في ساحة التحرير ويقول دون ان يخشى في الحق لومة لائم:

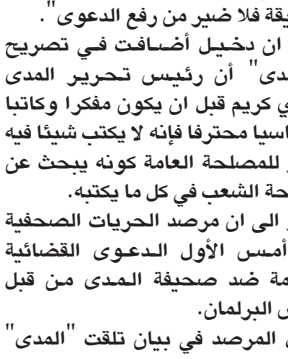

أيها الناس.. نحن لانعرف الحقيقة مثلكم؟!

شوان: المدى منبر صحفي وطني ■ البزوني: إرهاب فكري للرأي العام

برلمانيون لـ (المدى): لماذا لم يلجأ النجيفي لحق الرد؟

□ بغداد / المدى

أعرب برلمانيون عن سخطهم نتيجة رفع رئيس البرلمان أسامة النجيفي دعوى قضائية ضد صحيفة المدى، مشددين على ضرورة أن يكون هنالك احترام للسلطة الرابعة.

ووصف النائب عن ائتلاف دولة القانون جواد البزوني الإجراءات التي تسعى الى تضييق حريات الصحافة جزءا من الإرهاب الفكري الذي تسعى لممارستها بعض الأطراف.

وتابع البزوني "نحن مع حرية الصحافة ويجب أن لا تكمم الأفواه بهذه الطريقة إذا ما كانت الأخبار المنقولة حقيقية"، مبينا "لا نريد أن نزرع الخوف لدى الإعلام من نشر المعلومات".

وعلى ما يقول البزوني فإن صحيفة "المدى" متوازنة وتنقل الخبر بشكل صحيح ومتأنٍ وتستقي المعلومة من مصادرها الحقيقية.

في حين انتقد القيادي في جبهة الحوار الوطني حامد المطلك وضع الحريات الصحفية في العراق، وأكد عدم علمه بأسباب رفع رئيس البرلمان لدعواه على صحيفة "المدى".

المطلك وهو نائب في ائتلاف العراقية فرق بين أمرين بالقول "إذا كانت المقالة او التقرير الذي استند إليه النجيفي في دعواه يمس أمورا حقيقية وجوهرية وموجودة فعلا او منتقدا ومصوبا لأخطاء فهذا أمر مرحب به ولا يجوز الاعتراض عليه"، متابعا "أما إذا كان الانتقاد يهدف إلى الانتقاص من شخص معين او غرض سياسي ولا توجد مبررات للأمر او أخطاء يتم تصحيحها من خلال ما ينشر فإن هذا الأمر غير مقبول".

وناشد المطلك وسائل الإعلام على نقل الحقيقة كما هي من اجل التصويب لا التجريح على حد قوله، وعلى الطرف الآخر أن يتقبل هذه الموضوع بدون تشنج.

من جانبه، اعتبر النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى علي شبر الخطوة التي اتخذها النجيفي ظاهرة خطيرة ولا تتناسب مع الديمقراطية التي ينشد اليها العراقيون في الوقت الحالي.

وأضاف شبر وهو عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية أن موضوع الحريات الصحفية بحاجة الى وقفة جادة من قبل البرلمان لكي يكون للصحفي حصانة كما للنائب في مجلس النواب كي لا يكون عرضة للدعاوى التي تقام من قبل الجهات الحكومية او البرلمانية لمجرد إبداء رأي مخالف او عدم تجميله للمواقف الرسمية، مشددا على ضرورة ان يكون هنالك تقبل للانتقاد الصحفي حتى يمكن الإفادة منه وتصحيح المسار السياسي.

وأعرب شبر عن استغرابه من اتهامات النجيفي وقال "على العكس كانت المدى حريصة على نقل الحقيقة وموضوعية في التعامل مع مجلس النواب ولم تسيء له أبدا".

إلا أن النائبة عن تيار الأحرار لقاء ال ياسين اعتبرت ان السبب من وراء هذه الإرباكات بين الدولة من جهة والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى هو غياب التشريعات الإعلامية التي تحدد حقوق وواجبات السلطة الرابعة، معربة عن أسفها لتأخر سن هذه التشريعات كونها تنطوي على الكثير من التجاذبات والمناوشات.

وتابعت ال ياسين في حديثها لـ"المدى" "لو كنت بدلا عن النجيفي لما رفعت دعوى على المدى والجأ الى حق الرد وهو العرف الصحفي الموجود في اغلب دول العالم"، مستدركة بالقول "لا اعرف كيف فكر النجيفي في هذا القرار وهل اتخذه بصورة فردية ام بالتشاور مع رئاسة البرلمان". بدوره تساءل النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه عن السبب الذي جعل النجيفي يرفع دعوى على "المدى" وعلى اي أساس قانوني استند.

وأضاف طه في تصريح لـ"المدى" "يجب ان يدعم البرلمان الحركة الإعلامية الحرة وان تكون السلطة التشريعية خير رفيقة للصحف التي تعبر عن الواقع العراقي"، موضحا ان انتقاد البرلمان، بعيدا عن التشهير والسب والقذف، له تأثير ايجابي على العملية السياسية، مناشدا السلطات الثلاث احترام الإعلام على اعتبار انه سلطة رابعة.

وأشاد النائب الكردستاني بصحيفة "المدى" كونها تعد من ابرز وسائل الإعلام الوطنية التي تعبر عن الواقع الاجتماعي، كما أشاد بكتّاب الأعمدة فيها كونهم ينقلون الحقيقة بعيدا على المجاملات على حساب المصلحة العامة، موضحا ان المدى صنعت لها اسما في عالم الصحافة العراقية الحرة بعيدا عن التحزب والقومية.

النائبة الكردستانية فيان دخيل قالت "إن الحريات الصحفية مكفولة في الدستور وان البرلمان يقف مع هذه الحريات" متسائلة ما هو السبب من وراء قيام النجيفي برفع الدعوى على "المدى"، مستدركة بالقول "اذا كان السبب هو قيام الصحيفة بنشر أمور منافية للحقيقة فلا ضير من رفع الدعوى".

غير ان دخيل أضافت في تصريح لـ"المدى" أن رئيس تحرير المدى فخري كريم قبل ان يكون مفكرا وكاتبا وسياسيا محترفا فإنه لا يكتب شيئا فيه ضرر للمصلحة العامة كونه يبحث عن مصلحة الشعب في كل ما يكتبه.

يشار الى ان مرصد الحريات الصحفية دان أمس الأول الدعوى القضائية المقامة ضد صحيفة المدى من قبل رئيس البرلمان.

وقال المرصد في بيان تلقت "المدى" نسخة منه ان قيام رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي برفع دعوى قضائية ضد صحيفة المدى على خلفية ما نشرته من مقالات انتقدت فيها البرلمان أمر غير مقبول.

وطالب المرصد، رئيس مجلس النواب العراقي بسحب الدعوى القضائية باعتبار أن النجيفي يمثل أعلى سلطة تشريعية في العراق والتي ينتظر منها ان تشرع القوانين التي تتيح حرية التعبير وحق الوصول الى المعلومة والشفافية وان هذا الإجراء يسبب اكبر الإحباط للصحفيين ولوسائل الإعلام ويزيد القلق حول مستقبل الصحافة في العراق في ظل تماهل السلطتين التشريعية والتنفيذية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة التي من شأنها ترسيخ مفاهيم الديمقراطية.

انتقادات واسعة لتعامل البرلمان مع السلطة الرابعة

■ جبهة الحوار: لا نعرف شيئاً عن دعوى النجيفي ضد وسائل الاعلام

■ دولة القانون: هل يريد البرلمان زرع الخوف لدى الصحفيين؟

■ التيار الصدري: غياب تشريعات تحفظ حق الصحفي وراء هذا الإرباك

■ المجلس الأعلى: دعوى المدى ظاهرة خطيرة وتنافي الديمقراطية

تحذير من انهيار الحريات الصحفية

مثقفو بابل: دعوى النجيفي على طريق تكميم الأفواه

□ بابل / اقبال محمد

أدباء وفنانون وسياسيون وناشطون في حقوق الإنسان طالبوا بالكف عن سياسة تكميم الأفواه وتضييق حرية الصحافة من خلال رفع الدعاوى القضائية من قبل بعض مؤسسات الدولة على المؤسسات الإعلامية لمجرد انها تنقل نبض الشارع العراقي وطالبوا خلال لقاءات بضرورة اتساع صدر الحكومة والبرلمان للنقد البناء الذي يطمح من خلاله بناء عراق ديمقراطي جديد.

وقال الكاتب والقاص سلام حربة إن الخطوات التي أقدم عليها الأستاذ فخري كريم في المجتمع والالتفاف المتعمد على الديمقراطية والدستور العراقي تتطلب من الجميع الوقوف معه في إيقاف هذا التداعي الخطير الذي يصيب العملية السياسية في العراق.

وقال إن "أصواتنا مع الأستاذ فخري كريم وأقلامنا مع مؤسسة المدى وصحيفة المدى نبض للحقيقة الدائمة، ونطالب بوقفة عراقية شاملة ضد النكوص والتردي في مجال الحريات الصحفية".

وقال المواطن كاظم الطريحي إن طريق المحاكم والدعوى ضد الصحافة ما هو الا لهو لهؤلاء السياسيين ومحاولة لإسكات الصحافة عن طريق المحاكم وتشويه العمل الصحفي الحر في العراق وان إقامة دعوى قضائية ضد المدى وكتّابها هي عملية ضد الديمقراطية وحرية الصحافة وتكميم الأصوات الحرة. وقال الناشط في مجال حقوق الإنسان فالح الشلاه إن كتم الأصوات والتضييق على حرية إبداء الرأي أمام كل خطوة تضر بالعملية الديمقراطية وبناء البلد وتحقيق سبل العيش الرغيد حسب ما جاء به الدستور، وان رفع الدعاوى ضد وسائل الإعلام تعني اننا نسعى نحو بناء جديد للدكتاتورية وبصيغة حديثة وحسب القياسات التي ترى بها الكتل السياسية المهيمنة على السلطة.

ومن الضروري القول وبوجه خاص إن جريدة المدى لم تكن سوى صحيفة ناصعة النشر والحقيقة من دون لبس او غشاوة معينة لذا فالفرق بين العمل بالقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية بما ضمنه الدستور أراه يتألق في صحيفة لا تستحق ان تعامل بطريقة غلق عين وفتح الأخرى بل دعمها وتنشيطها لإظهار حقائق ما يدور وراء الكواليس.

تعسف فاضح

وقال نبيل عبد الأمير الربيعي إن مطالبة رئيس مجلس النواب السيد فخري كريم بتعويض مقداره ١٥٠ مليون دينار هو تعسف فاضح بحق الصحافة والرأي الآخر وهذا يدعو الى تكميم أفواه الصحفيين، ولو سألنا رئيس مجلس النواب خلال فترة عمله كرئيس للمجلس ما هي الانجازات التي حققها من مناقشة القوانين المقدمة للبرلمان كقانون تشكيل الأحزاب السياسية ومراجعة قانون الانتخابات وتصحيح الثغرات المتواجدة بهذا القانون ودراسة فقرات الدستور وتصحيح ما يتعارض مع الديمقراطية وقانون الأحوال الشخصية وما يقلل من شأن المرأة ودورها في عمليات الزواج والطلاق بدل السجالات والمطالبات بالتعويضات والغرض منها هو إبعاد الصحافة وجريدة المدى الغراء بطرح ما يدور في الساحة العراقية ومناقشة قضايا الفساد وتزوير الوثائق وتهريب سجناء القاعدة.

وقال حسين توفيق حميد إن حرية الصحافة هي وجه من أوجه الديمقراطية في العراق وارى بان هناك توجها واضحا لدى بعض أطراف الحكومة والبرلمان لتكميم الأصوات الحرة في الصحف والإعلام، هذه الأصوات التي تحاول تأسيس صحافة حرة ومهنية قادرة على كشف الكثير من الزيف الذي بدأ يزكم الأنوف، ان بعض الأصوات النشاز تريد أن تخرس صوت المدى الحر وهم واهمون فنحن سنقف بكل قوة مع المدى.

وقال المواطن وهام حسين إن صحيفة المدى التي أثبتت وجودها وكادت أن تكون الجريدة الأولى التي سطرت على صفحاتها وجه الديمقراطية الحقيقية وكذلك أوضحت من خلال نشاطاتها معنى الحرية، جريدة المدى وقفت بوجه تكميم الأفواه ونادت بحرية الصحافة وكادت ان تقلب موازين الحكومة من خلال مطالبتها بتحسين الخدمات والقضاء على البطالة والفساد المستشري الذي نخر جسد البلد والمناداة بالمطالب المشروعة لأبناء الشعب العراقي في ظل تغيير منظومة البلد.

وقال عمار جبار، وهو فنان تشكيلي، إن الدستور يكفل حرية الصحافة ويحق لأي صحيفة أن تدلي بدلوها إيجابا او سلبا وهي بالتالي تصب بالصالح العام وان صحيفة المدى معروفة بمواقفها واتجاهاتها بين الصحف العراقية ولهذا فان مقاضاتها يعد مؤشرا على تضييق الخناق ضد الصحافة ولهذا على الدولة دعم الصحافة الوطنية بصورة عامة والمدى بصورة خاصة لان الصورة لا تضيع بين صحفنا وان الدعوى المقامة ضد هذه الصحيفة لا تنسجم مع المسار الديمقراطي للبلد.

أما الناشط في مجال حقوق الإنسان مزاحم الجزائري فيرى نزعة رسمية الى تكميم الأفواه وهذا يبشر بمشروع شمولي جديد.

وقال الجزائري: "نسي المسؤولون بمختلف مستوياتهم حرية الصحافة والمواطن في إبداء رأيه خاصة إذا كانت الآراء موضوعية وتبتعد عن المشاريع الفوضوية والخيالية وغير الواقعية".

وأشار الى ان دعوة النجيفي الى مقاضاة جريدة المدى ودفع تعويض له بمبلغ مئة وخمسين مليون دينار هي خارج سقف المطالب المعقولة وخارج مديات المنطق".

تضامن واسع مع المدى ضد خنق الحريات

ناشطون من الناصرية: البرلمان أدار ظهره للعراقيين وانشغل بمحاربة الصحافة

□ الناصرية/ حسين العامل

لم تكن المرة الأولى وبالتأكيد لن تكون الأخيرة التي يعمد فيها المستفيدون من أخطاء العملية السياسية والمنتفعون من استشراء مظاهر الفساد الى ملاحقة الإعلام الحر عبر إقامة دعاوى قضائية تستند في محتواها الى ثغرات واضحة وخطيرة في قانون العقوبات العراقي الذي سنته حكومات البعث المباد لحماية رموزها الاستبدادية.

ويرى الكثير من المراقبين والناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني باستهداف وسائل الإعلام وملاحقتها قضائيا وفق قوانين مجحفة انتهاكا لأهم مبادئ الديمقراطية التي تعتمد بالأساس على تقوية سلطة الإعلام وكفالة حرية الرأي والتعبير.

يقول نائب رئيس اتحاد أدباء وكتاب ذي قار الكاتب خضير فليح الزيدي في معرض حديثه عن الدعوى القضائية المقامة من قبل رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بحق مؤسسة المدى لنشرها عددا من المقالات الصحفية التي تؤشر مفاصل الخلل في العملية السياسية وتنتقد انسياق مجلس النواب وخضوع قراراته للمحاصصة الحزبية: ان فصل السلطات الثلاث كوجه من أوجه الديمقراطية لم يكن فاعلا بالشكل الملحوظ فيما يسمى بالعراق الجديد واعتقد ان مجلس النواب ورئاسته قد أدارت ظهرها الى المشاكل والقضايا الكبيرة التي ما زالت عالقة والتجأت الى معاقبة الإعلام الحر في العراق. وأضاف واننا نرى ان هذه الظاهرة المتوارثة يمكن ان تلقي بظلالها على عمل ومساحة الحريات الصحفية والإعلامية.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد طالب بتعويضات مالية قدرها ١٥٠ مليون دينار في دعوى قضائية أقامها ضد رئيس مؤسسة المدى وعدد من الكتاب العاملين في المؤسسة المذكورة لنشرهم عددا من المقالات التي تفضح مساوئ المحاصصة الحزبية وتؤشر الخروقات الدستورية في قرارات مجلس النواب.

نوايا مبيتة

من جانبه المح نقيب الفنانين في ذي قار علي عبد عيد إلى وجود نوايا مبيته وأهداف غير مكشوفة تقف وراء الملاحقات القضائية التي تطال المدى ووسائل الإعلام الأخرى وأفصح عن رأيه قائلا: إن مبدأ ضمان الحريات الصحفية واحد من بين أهم البنود التي اكد على صيانتها الدستور العراقي الجديد لإدراك الجميع أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة في حياة الأمم.

وأضاف وكان الأمل يحدو الجميع بان تأخذ وسائل الإعلام المختلفة دورها الرقابي على جميع مؤسسات الدولة باعتبار الإعلام عين المواطن الثالثة التي تساعد على كشف الحقيقة. واستدرك العيد قائلا "لكن ما نراه ان البعض ممن لم يعتد على الأجواء الديمقراطية يسارع بين آونة وأخرى الى كيل التهم المختلفة وإقامة دعاوى قضائية ضد هذه الصحيفة او تلك".

وتشير المنظمات المعنية بالحريات الصحفية الى تعدد مصادر الخطر والضغوطات التي يتعرض لها الصحفيون لافته إلى أن القوانين السابقة التي تحاكم الصحفيين مازالت تقف أمامهم عائقاً قانونياً يضعف موقفهم أمام القضاء، فقانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ قد شدد العقوبات على قضايا النشر والإعلام والتي تصل في بعض الأحيان لعقوبة الإعدام.

البرلمان يحارب الصحافة

بدوره قال مسؤول مكتب الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين في ذي قار هيثم محسن الجاسم: إن ظاهرة استهداف وسائل الإعلام بإقامة دعاوى قضائية من قبل المسؤولين ليست بجديدة لكن الجديد ان يقوم البرلمان متمثلا برئيسه بإقامة دعوى قضائية ضد وسائل الإعلام. وأضاف أن المفارقة تتمثل بكون الصحافة هي العمود الفقري للديمقراطية التي أوصلت النواب الى البرلمان ومن هنا كان المفروض بالبرلمان ورئيس البرلمان الدفاع عن حرية الرأي والتعبير والعمل على إرساء قيم الديمقراطية في جميع مفاصل الدولة والمجتمع لا العمل على تقويضها بملاحقة وسائل الإعلام التي أسهمت بصورة واضحة في تقويم مسارات العملية السياسية وفضح ملفات الفساد.

وطالب مسؤول مكتب الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين في ذي قار البرلمان والحكومة العراقية بالحد من الملاحقات القضائية التي تطال الإعلاميين ووسائل الإعلام كون ذلك يؤدي الى التضييق على مساحة الحريات الصحفية.

صيغ وأشكال الإرهاب

أما الخبير الإعلامي محمد الهنداوي فقد قال في معرض حديثه عن الملاحقات القضائية التي تتعرض لها المدى: إن للإرهاب في عراق اليوم صيغا وأشكالا وتنويعات شتى تهدف كلها الى "إفراغ" التحول الديمقراطي من جوهره. وإذا كان الانتقال من الدكتاتورية الى العهد الجديد تم بتأثيرات خارجية حسمت الصراع فهذا لا ينفي واقع ان الثورة كانت تعمل في رحم المجتمع العراقي لسنوات طوال دفعنا ثمنها دما وتضحيات.

وأضاف فمن يمثل صوت الشعب في عراق اليوم حيث لا أحزاب ولا حركات فاعلة خارج طبخة المحاصصة؟ هو إعلام الشعب. ومن يمثل السلطة الرابعة الحقة هي الأصوات النقية التي تمثل صوت المواطن المغلوب على أمره العاجز عن إيصال صوته والمحروم من كل شيء.